

العملية الانتخابية في مملكة البحرين

سلسلة ندوات 2014

معهد البحرين للتنمية السياسيّة

362 مبنى

3307 طريق

333 أم الحصم

55066 ص ب

(+973) 1782 1444 هاتف

ندوة
«العملية الانتخابية في مملكة البحرين»
المنعقدة بتاريخ 2014/2/25م

تقديم

أ.د. باقر النجار
أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين

أ. فريد غازي
المحامي والنائب السابق

إدارة الندوة
الخبير الإعلامي أ. عبيدلي العبيدلي

مكان انعقاد الندوة: فندق الريجنسي

مرسوم إنشاء المعهد

مرسوم رقم (39) لسنة 2005م (الواد الثلاث الأون)

بإنشاء وتنظيم

معهد البحرين للتنمية السياسية

المعدل بالمرسوم رقم (41) لسنة 2008 والمرسوم رقم (81) لسنة 2009

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001،

وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،

وعلى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية،

وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب،

وعلى المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب،

وعلى المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة - 1

ينشأ معهد متخصص للتدريب، يسمى "معهد البحرين للتنمية السياسية" يلحق بمجلس الشورى، ويشار إليه في هذا المرسوم بكلمة "المعهد".

مادة - 2

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، إلى تحقيق الأغراض التالية:

- 1 نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
- 2 توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفتات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
 - (أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
 - (ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
 - (ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
- 3 نشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
- 4 دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري.
- 5 دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
- 6 دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
- 7 ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
- 8 توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
- 9 دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الإنسان.
- 10 تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
- 11 تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
- 12 إعداد مؤهلين للإخراط في العمل السياسي.

مادة - 3

يباشر المعهد كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وله بوجه خاص ما يلي:

- 1 تحديد برامج التدريب والدراسة والبحوث التي تلائم مختلف فئات الشعب.
- 2 عقد دورات تدريبية خاصة بالثقافة الديمقراطية لمختلف فئات الشعب.
- 3 عقد الندوات واللقاءات المختلفة لجميع فئات الشعب من أجل تنمية الوعي بالمشاركة في الحياة السياسية بمختلف أشكالها.
- 4 جمع ونشر وحفظ الوثائق والمبادئ والأبحاث والمعلومات الدستورية وغير ذلك مما يساعد على نشر ثقافة الديمقراطية.

من أقوال جلالة الملك المفدى

” وَسَتَبْقَى الْبَحْرَيْنِ وَاحَةً لِلتَّنوعِ وَالتَّعددية، بعيداً عن الطائفية والتعصب والفرقة، وستظل بشعبها؛ مُعْتَزَّةً بِانْتِمَائِهَا لِأُمَّتِهَا الْعَرَبِيَّةِ وَالإِسْلامية، مُتَمَسِّكَةً بِنَهْجِهَا الْوَسْطِي، وَدَوْرَهَا الْإِنْسانِي، مُنْفَتِحَةً بِإِرْثِهَا الْحَضارِيِّ عَلَى الْعَالَمِ بِشَرْقِهِ وَغَرْبِهِ، وَسِيْظِلُّ الْوَطْنَ مُتَمَسِّكاً بِوَحْدَتِهِ وَأُخُوْتِهِ وَنَسِيْجِ الْأُسْرَةِ الْوَاحِدة، الَّذِي تَمَيَّزَ بِهِ عِبْرَ التَّارِيخِ. ”

”العملية الانتخابية في مملكة البحرين“ هي العنوان الذي اختاره معهد البحرين للتنمية السياسية لتدوته الأولى ضمن برنامج التهيئة للانتخابات البرلمانية والبلدية 2014م، في إطار مساعيه لتنمية الوعي السياسي ونشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع، والتي تعد الانتخابات إحدى صورها الأكثر أهمية وانتشاراً في المجتمعات الديمقراطية كونها مناط تكريس حق المواطن في المشاركة وصنع القرار السياسي وتعزيز إحساسه بالانتماء الوطني، فضلاً عن أنها تجسد فعلياً لمبادئ ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين وعلى رأسها أن ”الشعب مصدر السلطات جميعاً“.



وقد شهدت مملكة البحرين منذ تدشين المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المضي وحتى موعد انعقاد الندوة المشار إليها ثلاث دورات انتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدي في الأعوام (2002-2006-2010)، والتي كللت فيما بعد بعقد الدورة الانتخابية الرابعة في شهر نوفمبر 2014م وسط مشاركة واسعة، وذلك في أجواء أجمع المراقبون على أنها اتسمت بالحرية والنزاهة والشفافية، مما يجعلها نابعة من إرادة الشعب، ومعبرة عن رغبته في المشاركة في اختيار ممثليه في المجالس النيابية والبلدية، والذي يعكس بدوره تنامي الوعي السياسي وحس المسؤولية الوطنية لدى المجتمع البحريني بشكل كبير في ظل العهد الزاهر لجلالته.

ونظراً لما تمثله الانتخابات من أهمية في مسيرة العمل الوطني والديمقراطي في مملكة البحرين، فقد تركزت جهود معهد البحرين للتنمية السياسية، خلال الفترة التمهيدية لانتخابات 2014 على التوعية بأهمية وضورية المشاركة كحق وواجب وطني، من خلال حزمة من الفعاليات والبرامج التي تصب في هذا الاتجاه، تجسيدا لحرص المملكة على تفعيل مبادئ الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية، بما يسهم في تحقيق المزيد من الإنجازات والمكتسبات الديمقراطية وترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات.

وفي هذا الإطار جاءت ندوة ”العملية الانتخابية في مملكة البحرين“ بمشاركة نخبة من المتحدثين هم الأستاذ فريد غازي المحامي والنائب السابق والأستاذ الدكتور باقر النجار أستاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين، وأدارها الكاتب الصحفي الأستاذ عبيدلي العبيدلي، حيث تم خلالها تسليط الضوء على تطور الممارسة الانتخابية في مملكة البحرين، والتمثيل النيابي والبلدي طبقاً لميثاق العمل الوطني، ودور الميثاق الوطني في تفعيل المشاركة الانتخابية، بالإضافة إلى الإطار الدستوري والقانوني المنظم للعملية الانتخابية ومستقبلها في مملكة البحرين.

شكلت الندوة منبراً حراً لتداول الآراء والأفكار بشأن التجربة البرلمانية في المملكة وسبل تطويرها، وبشكل يعكس أجواء الحرية والانفتاح التي تعيشها المملكة.

واتساقاً مع نهج معهد البحرين للتنمية السياسية في توثيق كافة فعالياته وأنشطته من ندوات ومحاضرات ومنتديات وغيرها، فقد تم جمع الآراء والأفكار والحوارات والمدخلات التي شهدتها الندوة في هذا الكتاب إسهاماً من المعهد في إثراء المكتبة السياسية الوطنية بالنتائج الفكرية الهادفة لكي يكون متاحاً لاطلاع عموم الجمهور والمهتمين بالشأن السياسي وتطور المسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين.

د ياسر العلوي

المدير التنفيذي

معهد البحرين للتنمية السياسية

نظّم معهد البحرين للتنمية السياسيّة ندوة بعنوان "العملية الانتخابية في مملكة البحرين"، وذلك بتاريخ 2014/2/25م، وبحضور كوكبةٍ من رجال السياسة والمثقفين والمهتمين بالعملية الانتخابية، بمملكة البحرين، ولضيفٍ من الإعلاميين.

وياًتي تنظيم هذه الندوة استثماراً للمناخ السياسي الذي تعيشه مملكة البحرين من حرية في الرأي والديمقراطية، وتهيئةً للانتخابات النيابية والبلدية لعام 2014م، ضمن برنامج التهيئة الانتخابية الذي دشنته المعهد، وقد حاضر في هذه الندوة اثنتان من رجالات السياسة والعلم، وهما:

الأستاذ الدكتور باقر النجّار - أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين، والأستاذ فريد غازي - المحامي والنائب السابق بمجلس النواب.

بدأت الندوة بتقديم من الأستاذ عبيدلي العبيدلي مدير الندوة، بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم - أصحاب السعادة، السيدات والسادة الحضور الكرام، لقاء جديد مع معهد البحرين للتنمية السياسية الذي عدّنا دائماً بتميز أنشطته السياسيّة؛ بماوكبة الحياة السياسية للبحرين، وتقرّده - كبرنامج هذه الليلة - بالشخصيات التي تقدّمه.

نتناول هذه الليلة موضوع (العملية الانتخابية في مملكة البحرين)، وهي ثمرة الزواج المباركة بين إلهام قائد رسّحه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وتضحيات شعب البحرين، نناقش هذه الليلة العملية الانتخابية؛ بوصف كونها إحدى درر البحرين التي أفرزها ميثاقُ العمل الوطني الرائد سويّاً مع الدستور، واللذان شكّلا معاً صيغتي شجرة المشروع الإصلاحية الذي قاده جلالة الملك.

وكما أشرتُ يعالجها أستاذان، لهما باعٌ طويلٌ في هذا الميدان، سواء عن طريق مشاركاتهما المباشرة في إجادتهما، أو من خلال تناولها في كتاباتهما التعمّقة في مكوناتها، هما الدكتور باقر النجّار - أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين، والأستاذ فريد غازي - المحامي والنائب السابق بمجلس النواب.

إذن يتعانق هذه الليلة، وفي صرح معهد التنمية السياسية، الخبرة الغنيّة المستقاة من التجربة المباشرة، مع القيمة العلميّة المتمكّنة والمعزّزة بخلفيّة أكاديميّة راسخة.

وليس هناك من ينكر أنّ العملية الانتخابية في البحرين عرفت - على امتداد عقدٍ ونصف من انطلاق المشروع الإصلاحية الذي دشنته جلالة الملك - الكثير من التعرّجات، وتعرّضت التجربة الديمقراطية إلى العديد من عمليات الصعود والهبوط، ولكن في الوقت ذاته، لا نستطيع أن ننكر أنّ المشروع الإصلاحية قد نقل البحرين - وجرأة فائقة - من دهاليز نظام قانون أمن الدولة السيء السيرة المظلمة إلى فضاء الميثاق الوطني الرحب.

وليس لناؤنا في هذه الليلة المباركة سوى محاولةٍ جريئةٍ تسعى - من منطلقات الوطنيّة الصادقة - إلى ترسيخ أقدام هذه التجربة الضئيّة في مملكة البحرين؛ متطلّعة إلى إنماء التجربة وتكريسها، بل وحمایتها من أي محاولة لإعادة عقاربها الزمنية إلى الخلف.

وقبل أن أعطي الكلمة للأستاذ الفاضل فريد غازي، أودّ أن أشير إلى أنّ الوقت المتاح لكلّ متحدّثٍ هو قرابة خمسٍ وعشرين دقيقة، وننتح بعده باب النقاش، قبل أن ننهي هذا اللقاء، بتلخيصٍ لأهمّ ما تناوله من قضايا.

التعريف بالمتحدثين

أ. فريد غازي

حاصلٌ على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة ودبلوم في التحكيم، عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين، وعضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومحامي مشغل في مهنة المحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم، ومجاز للترافع أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية، وعضو مستقل معتمد في غرفة تسوية المنازعات.



أ. فريد غازي

انتخب غازي سابقاً لعضوية مجلس النواب البحريني (2002-2006)، وكان أول رئيس للجنة التشريعية والقانونية بمجلس النواب عن الدورة الأولى في الفصل التشريعي الأول عام 2002، كما شغل منصب نائب رئيس معهد التنمية السياسية سابقاً.

وكان غازي أحد الشخصيات الوطنية من ذوي الخبرة والكفاءة الذين تم اختيارهم لعضوية اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011-2012)، وعضوية اللجنة الفرعية بمجلس التنمية الاقتصادية لدراسة تطوير البيئة الاستثمارية (2004)، واللجنة الفرعية لمناقشة قانون الجمعيات (2001).

وفاز غازي بعضوية مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية لثلاث دورات انتخابية (1996-2003) وشغل منصب نائب رئيس الجمعية، واختير عضواً باتحاد نقابات المحامين الدولي (IBA) في لندن المملكة المتحدة، وأيضاً عضواً بمعهد التحكيم الدولي (CIARB) فيها.

كما يحظى غازي بعضوية مجلس أمناء الجامعة الخليجية، وترأس سابقاً مجلس أمناء مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري.

أ. د. باقر سلمان النجّار



أ. د. باقر النجار

حاصل على بكالوريوس الآداب من جامعة الكويت 1976، ودبلوم الدراسات العليا من جامعة الإسكندرية 1978، ودكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع من جامعة درهم ببريطانيا 1983.

والنجّار أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة البحرين منذ مارس 1984 حتى الآن، وعميد كلية الآداب سابقاً (1995-1999)، وعضو سابق في مجلس الشورى البحريني (2000-2002).

النجّار مهتم بدراسة قضايا التحوّل الديمقراطي والتنمية والهجرة في المنطقة، وقضايا المرأة، والنوع الاجتماعي، وقضايا الإسلام السياسي في الخليج العربي، والسياسات الاجتماعية، وغيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية.

والنجّار مسيرة حافلة بالعبء الفكري حيث قدّم أكثر من 120 محاضرة وندوة، تناولت أهمّ الموضوعات والقضايا الاجتماعية والسياسية في البحرين ومنطقة الخليج العربي، من بينها قضايا (الإعلام، المرأة، الشباب، التنمية، العمالة الأجنبية، التغير الاجتماعي، المجتمع المدني، المشروع الإصلاحي في البحرين، المواطنة، الحركات الدينية في الخليج العربي، الانتخابات البرلمانية، التحدّيات التي تواجه دول مجلس التعاون).

كما صدر للنجّار العشرات من المؤلفات والكتابات والأبحاث المنشورة أبرزها (الحركات الدينية في الخليج العربي - الديمقراطية العصبية في الخليج العربي - المرأة العربية وتحوّلات النظام الاجتماعي العربي - العمولة و الفقر في المنطقة العربية - الطائفة و المواطنة في البحرين - مستقبل الحركة السلفية في الوطن العربي - المرأة و المشاركة السياسية في الخليج - الديمقراطية و الإسلام السياسي في المنطقة العربية).

والدكتور باقر مستشار غير مقيم لعدد من منظمات الأمم المتحدة، ويحظى بعضوية مجلس أمناء المجلس العربي للمنزلة والتنمية، والاتحاد الدولي لعلم الاجتماع، إضافة إلى عضويته في عدد من الجمعيات والمؤسسات ومراكز الأبحاث والدراسات العاملة في مجال علم الاجتماع والطفولة والمرأة.

وتقديرًا لجهوده وإسهاماته، حصل الدكتور باقر على جائزة جامعة البحرين للتميّز في البحث العلمي عام 2002م، وجائزة الشيخ زايد للكتاب في مجال التنمية وبناء الدولة عن كتابه "الديمقراطية العصبية في الخليج العربي" - فرع التنمية وبناء الدولة لعام 2009م، وجائزة مجلس التعاون للإنجاز البحثي والعلمي في أكتوبر 2013م.

التعريف بمدير الندوة

أ. عبيدلي العبيدلي

كاتب صحافي وخبير إعلامي بحريني، والرئيس التنفيذي لشركة النديم لتقنية المعلومات، مارس مهنة الصحافة منذ العام 1970م، متنقلا بين مجموعة من الصحف والمجلات العربية، مثل "السفير" اللبنانية، و"الهدف" الفلسطينية، و"الوسط" والأيام" البحرينية، و"الرؤية" العمانية.



أ. عبيدلي العبيدلي

أسس العبيدلي خلال الفترة (1982-1986) مع مجموعة من الباحثين والإعلاميين العرب دورية "الزهرست"، كأول كشاف عربي متخصص في الدوريات العربية، وتولى رئاسة تحرير الدورية في الفترة ما بين (1984-1986)، ثم أنشأ مع مجموعة من المستثمرين البحرينيين مجلة "أفاق علمية" وترأس تحريرها خلال الفترة (1995-2000).

وفي العام 1995 أسس العبيدلي مع مجموعة من المستثمرين والأكاديميين البحرينيين شركة "النديم لتقنية المعلومات"، حيث يتولى منصب الرئيس التنفيذي الحالي لها، إضافة إلى كونه مؤسس وعضو جمعية البحرين للإنترنت، ومؤسس ورئيس جمعية الشركات البحرينية للتقنية، وعضو مجلس أمناء مدرسة ابن خلدون الوطنية بمملكة البحرين.

” ليس هناك من ينكر أن العملية الانتخابية

في البحرين عرفت - على امتداد عقدٍ ونصف

من انطلاق المشروع الإصلاحي الذي دشّنه

جلالة الملك المفدى - الكثير من التعرّجات،

وتعرّضت التجربة الديمقراطية إلى العديد

من عمليات الصعود والهبوط، ولكن في الوقت

ذاته، لا نستطيع أن ننكر أن المشروع الإصلاحي

قد نقل البحرين - وبجراحة فائقة - من دهاليز

نظام قانون أمن الدولة السيئ السيرة المظلمة إلى

فضاء الميثاق الوطني الرحب.

أ. عبيدلي العبيدلي

كلمة أ. فريد غازي

بسم الله الرحمن الرحيم - في البداية أتوجه بالشكر لمعهد البحرين للتنمية السياسية؛ حيث أتاح لي هذه الفرصة؛ لتناول العملية الانتخابية في مملكة البحرين، كجزء أصيلٍ ومهمٍّ للمشروع الإصلاحي الكبير الذي دشنته جلالة الملك - حفظه الله.



أ. فريد غازي

من نافذة القول أن نقول: بأن تعطل الحياة النيابية من 1975م حتى استئنافها بالتصويت على ميثاق العمل الوطني في 14 فبراير 2001م يشكل نقلة نوعية حقيقية؛ إذ كانت السلطة التشريعية بيد السلطة التنفيذية، ولم يكن هنالك فصل حقيقي واستقلال حقيقي للسلطة القضائية؛ وبالتالي كان لا بد من أن تخرج هذه الكوكبة من أبناء البحرين الذين صاغوا رؤاهم؛ لاستشراف المستقبل. العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مملكة البحرين وضع في ميثاق العمل الوطني

وأحد أهم ما جاء- وهو مناهج الاختصاص للحديث في هذه الليلة - هو: المشاركة الشعبية في ميثاق العمل الوطني، أولها ميثاق العمل الوطني... حقيقة - في البند السابع - ولاية خاصة، وأهمية خاصة؛ إذ ذهب إلى القول في حق الشعب في المشاركة في الشؤون العامة، بأنه أشار: في أن يتمتع المواطنون رجالاً ونساءً - وهذه في الحقيقة نقلة نوعية لمشاركة المرأة في الانتخابات - حيث تذكر مشاركة المرأة صراحة؛ لتكون أساساً لتعديل دستوري قادم ولقوانين منظمة لعمل الانتخابات.

يحق للمواطنين- رجالاً ونساءً - في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد، بدءاً بحق الترشيح والانتخاب طبقاً لأحكام القانون، وهو قانون مباشرة الحقوق السياسية. فجاء تعديل الدستور في 14 فبراير 2002م: المادة الأولى من هذا الدستور فقرة (هـ)؛ لتكرّر ذلك النص - ولكن بتوسّع تشريعي - ولكي تعطى الأحوه الحضور فكرة عن هذا النص: (للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور، وللشروط والأوضاع التي يبيها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد من المواطنين لحق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون)، وهو قانون مباشرة الحقوق السياسية.

حقيقة، وجاء في دستور مملكة البحرين المعدل في 2002م نظم استئناف الحياة النيابية، وكلّم تعلمون، وياشرنا الحياة النيابية في أكتوبر 2002م بعد أن صدر قانون مباشرة الحقوق السياسية. ولكن الدستور احتوى على شروط الاستئناف؛ نظم الحياة النيابية بوجود مجلسين (مجلس النواب ومجلس الشورى). الكل يعلم بعدد الأعضاء - 40 منتخباً، و40 معيّناً لمجلس الشورى - ونظم اشتراطات للنائب في مجلس النواب (بحريني، عمره ثلاثون سنة، يتمتع بكافة حقوقه السياسية). وبالنسبة لأعضاء مجلس الشورى فيشترط: (الكفاءة، والخبرة). وهذا النص جرى عليه تعديل بعد حوار التوافق الوطني في 2011م، والتعديلات الدستورية التي صدرت في 2012م، تناولت بشيء من التفصيل عملية العضوية بالنسبة لأعضاء مجلسي الشورى والنواب.

” لا أعتقد أن المشروع الإصلاحي لجلالة
الملك كان يرى بأن تخرج لدينا مجالس تشريعية
ضعيفة، أو تعيينات في الشورى ضعيفة، أو
حكومة ضعيفة؛ لذلك، لا بدّ أن أضع الكرة أولاً
في ساحة الهيئة الناخبة في مملكة البحرين؛
لتقوية السلطة التشريعية، ولتحسّن من
اختيارات السلطة التشريعية؛ حتى نضمن أن
تكون هنالك اختيارات قوية للحكومة، ولأعضاء
مجلس الشورى

أ. فريد غازي

لكن ما يهّمنا في هذا الأمر هو الإطار القانوني، والتشريعي، والدستوري، لحقّ الانتخاب والترشح.

انتفتنا بأنّ ميثاق العمل الوطني قد وضع هذا الإطار الذي ألزم حقيقةً الدستور، وألزم قانون مباشرة الحقوق السياسية بأنه حقّ للجميع، وأن يشارك الرجل والمرأة في هذا الحق. والميثاق - كما عبّرت عنه المذكورة التفسيرية - هو إن لم يكن أعلى من الدستور، فهو يوازي، قوّة وقانوناً، للدستور في مملكة البحرين؛ وبالتالي لا يجوز أن تصدر قوانين تخالف ما جاء في ميثاق العمل الوطني؛ للاختصاص. نحن نتحدّث اليوم عن العمل الانتخابي الذي أطره الميثاق والدستور في مملكة البحرين.

بعد صدور المرسوم بقانون رقم 14 لعام 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية نظمت المادة الأولى - حقيقة - تمّتع المواطنين رجالاً ونساءً بمباشرة الحقوق السياسية الآتية:

1- إبداء الرأي في كل استفتاء يجرى طبقاً لأحكام الدستور.

2- انتخاب أعضاء مجلس النواب.

ويباشر المواطنون الحقوق سالفة الذكر بأنفسهم، وذلك على النحو وبالشروط المبينة في القانون.

ووضع القانون حقيقةً في المادة الثانية الشروط؛ وهي لمباشرة المواطن لحقه الدستوري في المشاركة:

1- أن يكون قد بلغ من العمر 20 سنة كاملة يوم الاستفتاء أو الانتخاب؛ وكانت في السابق 21 سنة، حيث عدّلت؛ تلبيةً لأُمورٍ سياسية، وأصبحت 20 سنة.

2- أن يكون كامل الأهلية.

3- أن يكون مقيماً إقامة عادية في الدائرة الانتخابية، طبقاً لما هو ثابت في بطاقته السكانية... إلى آخر ما جاء في هذا النصّ، وأيضاً نظم القانون، ويحرم من مباشرة حقّ الانتخاب هنالك استخدم المشرّع في مملكة البحرين عبارة ” ويحرم ويمنع“... مدى صحة العبارتين من الناحية القانونية والتشريعية هذه تترك للإخوة الحضور. لكن هناك فرق بين من يحرم من مباشرة حقّ الانتخاب وبين من يمنع من مباشرة حقّ الترشح لمجلس النواب، فمن خلال النصّ يتبيّن بأنّ المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة - حتى يردّ إليه اعتباره - يحرم من مباشرة حقّ الانتخاب، بمعنى يجوز له أن يباشر هذا الحقّ إذا ردّ إليه اعتباره؛ بمفهوم المخالفة فيحرم بشكل مؤقت، ليس لنا بالمفهوم الإسلامي وهو الحرمة الباتة؛ ولكن المشرّع البحريني اختار أن يكون حرمة مؤقتة لحين أن يردّ إليه اعتباره. وفيما يتعلق بالمحكوم عليه بالحبس في إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون - وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً بتنفيذه - إذا وقف تنفيذه يجوز مباشرة حقه، أو كان المحكوم

عليه ردُّ إليه اعتباره، يستطيع بعد ذلك أن يباشر حقَّه الانتخابي... هذه الأمور حسّاسة ومهمّة، فيما يتعلق بأن يحرم مباشرة حق الانتخاب، وأن يمنع من الترشح لمجلس النواب؛ لأنّه قد يتنقذ لمجلس النواب من يكون له سابقة جنائية، فيكون الحكم على ذلك غير صحيح، من قبل الجهة المسؤولة، التي تسمح بترشح شخص من غيره.

هذه اشتراطات أوجدها القانون، ومعايير يجب أن تطبّق، وتفسّر وفقاً لروح المشرّع في حماية السلطة التشريعية من أن يتسرب إليها من لهم سوابق جنائية.

فالمنع في الترشح لمجلس النواب - في الفقرة الأولى - المحكوم عليه في عقوبة جنائية حتى وإن صدر بشأنه عمّو خاصٌّ عن العقوبة، أو ردُّ إليه اعتباره، يمنع منعاً باتاً من أن يترشح للمجلس النيابي.

والمحكوم عليه بعقوبة الحبس في الجرائم العمدية لمدة تزيد عن ستّة أشهر - حتى وإن صدر بشأنه عمّو خاصٌّ عن العقوبة؛ وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها، أو من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائياً، إذا كان مشمولاً بوقف التنفيذ.

حقيقةً عندما نظّم المشرع الحرمان والمنع كان يقصد من ذلك فعلاً أن تكون السلطة التشريعية ممثلةً بغرفة مجلس النواب؛ لأنّ لدينا غرفتين: مجلس النواب ومجلس الشورى؛ من أجل الوصول إلى أفضل النخب السياسية؛ للعمل السياسي داخل مجلس النواب. وهذه الضمانات التي أوجدها القانون، والحق الذي منحه الدستور، والاتفاق والعقد الاجتماعي الذي اتفقنا عليه جميعاً بالتصويت بنسبة كبيرة علي ميثاق العمل الوطني.

من ذلك أريد أن أنطلق إلى العمل الانتخابي القادم في مملكة البحرين. إنّ العمل الانتخابي القادم في مملكة البحرين لا شكّ في متغيرات سياسية واقتصادية داخلية وخارجية. وعلى الصعيد الخليجي والعربي والعالمي تؤثر على العمل الانتخابي في مملكة البحرين..

ما أريد أن أطرحه على السادة الحضور الليلة بأنّ - صحيح - حوار التوافق الوطني رفع مرتّيات في اختيار المرشح النيابي، وضع له معيار الشهادة الجامعية والتعديل الدستوري للسادة النواب، أزاخوا اشتراط المؤهل الجامعي، وإزاخوا اشتراط المؤهل الثانوي، رجعنا للأول في اشتراط القراءة والكتابة. هذا النص غير موجود في تعيين أعضاء مجلس الشورى.

لا بدّ في إيجاد رقابة شعبية في الانتخابات القادمة، بأنّ الكفاءة والاشتراطات التي كنا نعمل بأنّ تنفذ من خلال التعديل الدستوري في 2012 ولم نتمكن - وهذه حرية المجلس التشريعي من أن يوجدها للسادة النواب - لا بدّ من تفعيلها، ولا بدّ من العمل الانتخابي القادم أن تكون له محضرات للمشاركة.

أنا مع من يقول قد يكون هنالك عزوف، قد لا يكون الأداء النيابي بالمستوى المطلوب؛ مما يؤدي إلى أنّ الكتل الانتخابية لا ترغب في المشاركة، ويكون الإقبال ضعيفاً، هذه النتيجة سوف تنعكس على المجلس النيابي القادم، بوجود مجلس نيابي ضعيف؛ وبالتالي تعيين ضعيف لمجلس الشورى، وأداء ضعيف للحكومة.

أريد أن أتوجّه برسالة إلى عموم مواطني مملكة البحرين من خلال هذه المحاضرة، وهي: لا بدّ من المشاركة بفاعلية قوية، وإيجاد الاشتراطات والمعايير التي نضعها، كهيئات وكتل إنتخابية في مملكة البحرين؛ لتحسين الخيارات للسلطة التشريعية القادمة في مملكة البحرين؛ وبذلك نحقق روح ما جاء في ميثاق العمل الوطني، فميثاق العمل الوطني والمشروع الإصلاحي لجلالة الملك لا اعتقد أنه كان يرى بأن تخرج لدينا مجالس تشريعية ضعيفة، أو تعيينات في الشورى ضعيفة، أو حكومة ضعيفة؛ لا بدّ لذلك أن أضع الكرة أولاً في ساحة الهيئة الناحية في مملكة البحرين؛ لتقوية السلطة التشريعية، ولتحسّن من اختيارات السلطة التشريعية؛ حتى نضمن أن تكون هنالك اختيارات قوية للحكومة، ولأعضاء مجلس الشورى.

وأعود للقول بأنّ المشاركة القادمة طرأ عليها بعض التغيرات بالنسبة للتعديل الدستوري، بالنسبة لاختيار المرشحين للمجلس النيابي بالتحديد: بالنسبة للمواطنين بالإضافة إلى أن يكون مواطناً بحرينياً، وبالنسبة للحصول على الجنسية، للجنسية البحرينية إشتراط أن يكون قد مضى عليه عشر سنوات من اكتسابها، وإذا كان يحمل الجنسية الخليجية أن تكون جنسيته البحرينية اكتسبها بصفة أصلية؛ وبالتالي فهناك بعض المعايير الدستورية لم يوظفها قانون ممارسة الحقوق السياسية؛ ارتأى المشرّع الدستوري أن يضع برؤية حوار التوافق الوطني لعام 2011 - واعتقد هذه حكمة من المشرّع - أن تنتقل هذه المسؤولية في تعديل دستوري، وهذه ميزة تضاف للعمل الانتخابي في مملكة البحرين.

” من نافلة القول أن نقول: بأنّ تعطلّ الحياة
النيابية من 1975م حتى استئنافها بالتصويت
على ميثاق العمل الوطني في 14 فبراير 2001م
يشكّل نقلة نوعية حقيقية؛ إذ كانت السلطة
التشريعية بيد السلطة التنفيذية، ولم يكن
هنالك فصل حقيقي واستقلال حقيقي للسلطة
القضائية؛ وبالتالي كان لا بدّ من أن تخرج
هذه الكوكبة من أبناء البحرين الذين صاغوا
رؤاهم؛ لاستشراف المستقبل.

أ فريد غازي

كلمة أ. د. باقر النجّار

بسم الله الرحمن الرحيم، في البدء لا بدّ أن أتقدّم بالشكر لمعهد البحرين للتنمية السياسية على هذه الدعوة الكريمة في هذه الليلة الكريمة، والحديث عن: معوقات المشاركة في الانتخابات القادمة، ووضع بعض الإضاءات حول هذه العملية واتجاهاتها.



أ. د. باقر النجّار

نحن ندخل في واقع الأمر مع هذه الانتخابات على أبواب النصف الثاني من العقد الحالي، وهو عقد قد شهد الكثير من المتغيرات على صعيد الواقع السياسي، كما هو على صعيد الواقع الإقليمي والعالمي.

وهذا العقد قد جاء بوسائط ووسائل للاتصال باتت مخترقة، ليس للمجتمع بشكل عام، ولكن لكلّ أفراد هذه المجتمعات؛ بفعل انفتاح منطقة الخليج على العالم، وبالتالي على الاقتصاد العالمي.

فباتت هذه المنطقة بفعل هذه المتغيرات متأثرة بها، وبالتالي يتأثر أفراد هذا المجتمع بكل هذه المتغيرات التي تحصل على هذا الصعيد العالمي، فلم يعد الأفراد كما هم قبل خمسين أو ثلاثين سنة، أو حتى قبل عقد من الزمن.

المشاركة السياسية تتطلب شكلاً من أشكال الوعي السياسي والاجتماعي؛ هذا الوعي يتشكّل داخل المجتمع؛ بفعل حراك المجتمع، ويتميز المجتمع البحريني بخلاف كثير من المجتمعات الخليجية؛ لثرائه المجتمعي والسياسي، وللوعي السياسي عند الكثير من أفراد المجتمع.

فالطبقة الوسطى - في البحرين - هي واحدة من الطبقات التي قادت الحراك السياسي في البحرين، وربما منذ الخمسينيات حتى الآن، وعلى الرغم من أنّ هذه الطبقة، وربما حتى مطلع الثمانينات تمثلت في روحاتها العابرة للطوائف والأثنيات، إلا أنّها في مراحلها الأخيرة قد اتسمت بالكثير من الأطروحات التي قد تتسم بشكل أو بآخر بقدر من الانغلاق، وخصوصاً ونحن نعيش في عالم أو في مرحلة باتت المنطقة العربية بشكل عام تعيش حالة من الحالات التي تسمّى بانفجار الهويات؛ وبالتالي أصبحت هذه الطبقة في قدرتها على التعبير خاضعة لهذه الاستقطابات الهويتية، التي أخذ بعضها منحىً محافظاً، أو منحىً إسلامياً، وبعضها الآخر قد عبر هويات مناطقية، وهي في عمومها هويات تقسّم المجتمع.

منطقة البحرين والخليج تأثرت بقيم جديدة تتشكل. وهي قيم لا يمكن نكرانها، هذه القيم تدعو إلى الإنسانية وإلى حقوق الإنسان، وتدعو بقدر كبير من الديمقراطية أو الانحراط في عملية الديمقراطية.

صحيح أنّ حظوظ المنطقة العربية بشكل عام هي أنّ هذه القيم لازالت محدودة، ولكن تشكّلت أجيال بفعل التواصل مع الخارج متبينة هذه القيم، وهذه القيم لم تعد خاصة لمجتمع دون الآخر، وإنما هي قيم أصبحت من الانتشار لدرجة أنّه يمكن أن يطلق عليها أنها قيم عالمية.

” هذه المقاطعة (مقاطعة الانتخابات) قد يراها البعض شيئاً سلبياً، إلا أن آخرين يرون أنها جزءٌ من فعلٍ ضغطي تمارسه بعض الجماعات على متخذي القرار، إلا أنه كفعلٍ لم يحقق لهذه القوى في المواقع المختلفة التي ذكرتها أي إنجاز سياسي مهم، أو أي مكاسب على صعيد المجتمع.“

أ.د. باقر النجار

الانتخابات هي أحد مظاهر المشاركة السياسية، والانتخاب في حدّ ذاته قد لا يعبر عن العملية الديمقراطية ما لم يرفد ويتسق معه مصفوفة من الأطر المؤسسية والسياسية والثقافية. والمشاركة في الانتخابات مسألة تتفاوت من مجتمع إلى آخر طبقاً لدرجة الوعي السياسي، إلا أنّ هذا التفاوت قد لا يعبر بشكل أو بآخر عن درجة تطوّر هذا المجتمع وعمق ممارسته للعملية الديمقراطية من عدمها، بمعنى آخر، إنّنا نلاحظ - على سبيل المثال - في كثير من الدول الأوروبية تدني عدد المشاركين في العملية الانتخابية، وهذا التدني يعبر عن امتعاض الطبقة السياسية الموجودة، أو قد يعبر كذلك عن إحباط قدرة هؤلاء الأفراد عن إحداث تغيير في الطبقة السياسية في هذه المجتمعات.

كلنا ينتقد المقاطعة، والمقاطعة هي شكل من أشكال المشاركة السياسية، وباتت هذه المقاطعة للانتخابات جزءاً من ثقافة المعارضة في المنطقة العربية، بشكل عام، وهي ثقافة قادت الجماعات الإسلامية في الأردن إلى مقاطعة الانتخابات أكثر من جولة من الانتخابات الأردنية، وقادت جماعات المعارضة في الكويت للمقاطعة في الجولتين الأخيرتين من الانتخابات، وقادت المعارضة الليبرالية في مصر مقاطعة الانتخابات، وقادت المعارضة السياسية والإسلامية في البحرين لمقاطعة الانتخابات في 2002.

هذه المقاطعة قد يراها البعض شيئاً سلبياً، إلا أنّ آخرين يرون أنها جزءٌ من فعل ضغطي تمارسه بعض الجماعات على متخذي القرار، إلا أنه كفعل لم تحقق لهذه القوى في المواقع المختلفة التي ذكرتها أي إنجاز سياسي مهم، أو أي مكاسب على صعيد المجتمع.

أنا أعتقد أنّ انخراط هذه الجماعات المختلفة بتوجهاتها السياسية المختلفة في العملية السياسية - بوجه عام - هو مسألة مهمة، قد يطرح البعض أنه قد يرحب بعدم المشاركة فصيل سياسي معين؛ لأنّ ذلك قد يريح النظام، أو البعض من القوى السياسية المعيّنة، ولكنني أعتقد أنه لا يريح السياق السياسي العام على المدى المتوسط أو البعيد.

إدماج الأفراد في العملية السياسية هو عملية تأخذ وقتاً؛ لذلك فلا بدّ من الصبر عليها، بمعنى آخر أنّ الانخراط في العملية السياسية وتبني المداخل السلمية في العمل السياسي، والقبول بالأطر المطروحة في العملية السياسية على المدى البعيد يعقلن هذه القوى، ويخفف كثيراً من خطاباتها الأيدلوجية أو الشعبية.

لاحظنا ذلك حتى في الدول المتقدمة، فحتى مطلع الثمانينات كان الحزب العمالي في بريطانيا يتسم بخطابه السياسي، بقدر غير عادي من الأيدلوجية، إلا أننا بدخولنا إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي وجدنا أنّ هذا الحزب قد ردم فجوة بينه وبين الأحزاب التي كان يطلق عليها نفس الحزب "بالأحزاب المحافظة".

اعتقد أنّ الدخول في العمل السياسي حتى اليومي ينفذ هؤلاء؛ لإدراك أنّ العمل السياسي ليس مطلقاً، وأنّ كثيراً من الإنجازات على مستوى الواقع لا يمكن تحقيقها عبر خطابات وأطروحات.

هذه المشاركة السياسية تواجه مجموعة من المعوقات، هذه المعوقات بعضها يرجع إلى المجتمع من حيث حداثة ممارسته لهذه العملية. وعلى الرغم من أنّ المجتمع البحريني من خلال انخراط كثير من أفراد من مؤسسات المجتمع المدني قد مارس هذا العمل، إلا أنه - وبحقّ - قد انقطع منذ عام 1975م إلى 2002، وبذلك لم تتأصل لدى كثير منهم الثقافة الانتخابية والتي تخلق عند الفرد قدراً من الوعي السياسي؛ لكي تعلمه كيف يدلي بصوته، ولئن يدلي؟!!

والعملية الانتخابية القادمة قد تتأثر بمعوق آخر، وهو مرتبط بأداء المجلس النيابي الحالي؛ حيث تسمع آراء الشارع عن هذا المجلس بأنه ضعيف، وأنّ المجلس أقرب إلى السلطة التنفيذية منه إلى المجتمع؛ وهذا المجلس في أدائه ينزع نحو تحقيق مكاسب ذاتية، أكثر مما هي مكاسب متعلقة بالمجتمع.

كما أنّ المجلس النيابي الحالي بعض أعضائه يختلفون معارك سياسية أو دينية ليس للمجتمع موقع فيها، وبالتالي فشل المجلس في أن يعطي المجتمع صورة جيدة لأدائه، أو أن يخلق صورة جيدة تدفع الناخب نحو المشاركة في الانتخابات القادمة.

والعملية الانتخابية القادمة قد تتأثر بمعوق آخر مرتبط بالسابق وهو: أنّ الناخب يعتقد، أو لديه قناعة أنّ صوته لن يؤثر في العملية الانتخابية، ولن يغيّر شيئاً، وبهذا نجد العزوف عن المشاركة.

وهناك نقطة أخرى سوف تؤثر على العملية الانتخابية القادمة، وهي قدرة جولة الحوار التي أطلقها سمو ولي العهد - على إحداث اختراقات سياسية مهمة؛ وبالتالي دمج المعارضة في العملية السياسية، وقدرة هذا الحوار على إحداث الانتخابات القادمة.

أنا أعتقد أنه من المهم بذل الجهد لدمج المعارضة والقوى السياسية في العملية الانتخابية القادمة، وهو تجديد للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك - حفظه الله - وهي مسألة انطلاق ليست على الصعيد السياسي فحسب، بل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

لأنّه بعزوف المعارضة عن العملية السياسية والانتخابات القادمة سيظل المجلس النيابي الحالي بنفس تكويناته، وبالتالي سوف نجد الضعف، وهذا الضعف سوف يمتد إلى السلطات الأخرى.

وبدخول المعارضة المجلس سوف نلاحظ تغييراً في تركيب المعارضة ذاتها، وهذا التركيب سوف يعكس هذا التحالف القائم بين الفصائل السياسية أو بمعنى آخر في حالة نجاح الجولة الثالثة من الحوار.

السؤال المطروح: هل تدفع الوفاق بجماعاتها المتحالفة داخل المجلس النيابي الجديد؟ أم أنها تكرر نفس الموقف السابق في 2006م و 2010م.

أنا أعتقد أن الشارع السياسي قد حدث فيه تغيرات قد تدفع الوفاق لذلك.

هناك ثلاث قوى تنتمي إلى الشارع السنّي، وهي: الإخوان والسلطية وجماعة الناح، وهذه القوى سوف يكون لها حضور عند الشارع السنّي، إلا أن حظوظها بذات القدر لدى الشارع الشيعي؛ لأنّ الحاكمية الدينية في الشارع السنّي ليست بذات القوة في الشارع الشيعي.

” نحن في المجتمعات العربية ليس لدينا ثقافة استطلاع الرأي، وهذا نتاج لمسائل شتى؛ دينية وسياسية واجتماعية؛ فنحن العرب لا نقول آراءنا بشكل صحيح وواضح؛ ولا نفصح عنه إلا داخل الغرف المغلقة.“

أ.د. باقر النجار

مداخلة أولى من الدكتور محمد منصور - أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين، قائلاً:

أ. د. باقر هو أستاذي، لكن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية؛ كنت أتمنى أن أسمع طبيعة المشاركة السياسية وارتباطها بالمشاركة الاجتماعية بشكل عام؛ لأنني أعتقد أن المشاركة السياسية مرتبطة بالمشاركة الاجتماعية، وهي مرهونة بالظروف الاجتماعية للمجتمع، ومرتبطة أيضاً بالمؤسسات الأساسية في المجتمع، ودور هذه المؤسسات مهم جداً في تدعيم المشاركة السياسية أو في الحد منها.

مداخلة ثانية من أ. عبد النبي منصور، أتوجه بالسؤال إلى أ. فريد غازي: هل قانون الحقوق السياسية هو منسوخ من القانون المصري؟ وهل هو يؤمن مشاركة سياسية، بمعنى صوت واحد ومواطن واحد، أم أن هذا هو الكمال؟

وسؤالي إلى أ. د. باقر: أنت لم تشر إلى الربيع العربي وتأثيره في المشاركة السياسية، فهذا الربيع قد أسقط أنظمة، وأيضاً لم تشر إلى المقاطعة وتأثيراتها في الانتخابات الرئاسية في مصر، فالمشاركة لم تتجاوز 15 في المئة.

وبالنسبة إلى الحوار الوطني لا بد من الاعتراف بأننا حيال أزمة حقيقية، وبدون وجود حل تفاوضي واضح لهذه الأزمة، ستكون نسبة المشاركة لا تتعدى 16 في المئة.

مداخلة ثالثة من أ. علي حسن: هل وصول الأحزاب إلى المجلس الجديد أفضل من المستقلين والمقاطعة السياسية؟ أنا ضد المقاطعة، ويجب على كل ناخب اختيار المرشح الكفء، وأن يكون الاختيار على أساس السجل الحافل للمترشح، وما قدمه من إنجازات للبحرين.

مداخلة رابعة من أ. نجوى جناحي: هل هناك مذكرة تفسيرية تكون بيد القائمين على العملية الانتخابية؛ لكي يباشروا الرقابة بشكل صحيح؟

وسؤالي للدكتور باقر: ألا توجد استطلاعات للرأي؛ لكي تبين قوة المشاركة من عدمها؟

إجابة المتحدثين

أ. فريد غازي يجيب على أ. عبد النبي منصور بقوله:

قانون مباشرة الحقوق السياسية: أعتقد أنك تسأل عن الدوائر الانتخابية، وأنا تحدثت عن القانون، فالقانون من وجهة نظري يتحدث عن كيفية الاشتراطات المتوفرة للناخب.

وفيما يتعلق بسؤال الشاب علي حسن: أنا أول مرة أجد شاباً يريد وصول الأحزاب - أو يدفع بهم - إلى المجلس، فالممارسة الحزبية في الوطن العربي عموماً هي ممارسات دكتاتورية، فرؤساء الأحزاب يظلون على رأس الحزب إلى ما شاء الله، أرجو أن تعود وتقرأ في هذا الجانب.

وبالنسبة للتجربة البرلمانية المصرية في الانتخابات: تجد الأحزاب والقوائم والمستقلين، والمستقلون تجد الناس يعولون عليهم كثيراً، أكثر من الأحزاب. والعمل الحزبي في البحرين يعمل منذ 2005م طبقاً للقانون الصادر بشأن المؤسسات السياسية.

أما بالنسبة لسؤال أ. نجوى جناحي، وهو: تفعيل الرقابة الشعبية.

إذا كنتِ تقصدين الرقابة الشعبية لتحسين اختيار المرشحين للمجلس النيابي، هذا ما تحدثتُ عنه. أمّا إذا كنتِ تقصدين رقابة المجتمع المدني للانتخابات، فهذا أمر مهمٌ؛ لإعطاء مصداقية دولية فيما يتعلق بهذا الجانب؛ فأنا أشاركك الرأي.

إجابة أ. د. باقر النجار على مداخلات السادة الحضور والأسئلة التي وجهت له:

بالنسبة إلى تدني حجم المشاركة السياسية في كثير من المجتمعات العربية؛ فله دلالة واضحة على أداء البرلمان أو المجلس، ومع ذلك نلاحظ تدنيها حتى في الدول الأوروبية، فإنها تمارس على صعيد الأسرة والمجتمع، فتدني المشاركة السياسية هو اعتقاد الناخب أن صوته لن يغيّر شيئاً مهماً في وجود النخب السياسية الموجودة في المجتمع.

النقطة الثانية، وهي: أننا دخلنا العقد الثاني من هذا القرن بصخب غير عادي في عموم المنطقة العربية، والمنطقة العربية بعد أحداث 2011 قد تغيرت. فالتغيرات السياسية لا يمكن أن تحدث بين عشية وضحاها.

وحيثما أشرت إلى المقاطعة، والمقاطعة هي شكل من أشكال المشاركة السياسية - وهذا رأيي الشخصي - إنها تمارس، لكن دون جدوى، قد تنجح في مجتمع ما، لكنها في أغلب الدول فشلت؛ لأنها ساعدت قوى أخرى ضعيفة للوصول للمجالس النيابية والمعتك السياسي.

أمّا بالنسبة لاستطلاع الرأي: نحن في المجتمعات العربية ليس لدينا ثقافة استطلاع الرأي، وهذا نتاج لمسائل شتى؛ دينية وسياسية واجتماعية؛ فنحن العرب لا نقول آراءنا بشكل صحيح وواضح؛ ولا نفضح عنه إلا داخل الغرف المغلقة.

وبعد هذه الإجابات والتوضيحات التي أسهم بها المتحدثان تدخل مدير الندوة قائلاً:
نريد أن نسمع مداخلات من أعضاء مجلسي النواب والشورى، سواء القدامى أو الحاليين.

تقدّم د. جمال صالح - عضو مجلس النواب الحالي - بعد أن شكر المعهد والقائمين على هذه الندوة، قائلاً: لدينا أمانٍ وطموحات وتطلعات كثيرة، وهذا ما نصبو إليه، مشكلتنا ليست في النصوص بل في تطبيق هذه النصوص، هل نحن نطبّق الديمقراطية في بيوتنا أو في حياتنا اليومية؟ أنا نياي، ولكي أحكم رقابتي على السلطة التنفيذية يجب أن يكون لدي سند نفسي، عندما يأتيك الناس ويطلبون وساطة، فكيف للنائب إذاً من ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية؟!

يجب أن يعلم الناس أنهم عندما يطلبون وساطة فهم يضعون النائب تحت السلطة التنفيذية؛ لأنهم يريدون أشياء خاصة تخدم مصالحهم. وما يحدث من هذه التصرفات فهو كسر تدريجي للسلطة التشريعية.

يجب أن نشجّع إقامة جمعيات سياسية جديدة تعمل ضمن أجندة وطنية تكون عابرة للطوائف، وهذا يتنافى مع تشجيع المستقلين؛ لأنّ المستقلين ليس لديهم رؤية واضحة أو قضية موحدة.

المداخلة السادسة من أبي أنس، قائلاً: كنت أحبّ وأتوقع الحديث عن جوانب الخلل أو العيوب في العملية الانتخابية؛ لأنه قد أصابها الرشوة وهي خيانة للوطن، فالنائب الراشي هو خائن للوطن، وتأثير رجال الدين وتأثيرات أخرى، فالعملية الانتخابية قد أصابها خلل كبير، سواء على نظام الفرد أم على النظام النسبي، في الجولة الثانية.

المداخلة السابعة من أ. شاكر جلال - مستشار قانوني لمجموعة أنصار جاليري - سؤالي يتعلق بمشاركة المرأة، في انتخابات الغرفة التجارية فازت أربع نساء، فهل هذه النسبة تدفع بارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الجديد؟

المداخلة الثامنة من طالبة بالعلوم السياسية، وهي نجود جمال صالح، وسألت: عرفت أنّ قانون الخيانة يمنع المترشح أن يكون نائباً؛ لماذا لا يطبّق هذا القانون لدينا؟ وقد نسمع أنّ نائباً لديه قضية مخدرات؟

إجابة أ. فريد غازي:

أنا أتفق مع د. جمال صالح فيما ذهب إليه من طرح؛ حيث يوجد خلل في العملية الانتخابية، فيجب تدريب النواب قبل البدء في العمل النيابي، لكن نجد كثيراً منهم من يتعالى، ويستنكف ذلك، لكن يمكن وضع هذا ضمن الاشتراطات للنائب في المستقبل.

أمّا موضوع السلطة التشريعية والتنفيذية فيجب أن يكون هناك تعاون بشكل تكاملي وليس تداخلياً، فمتى وصل الشكل التداخلي وقع النائب في المحذور، ولا يستطيع النائب أن يقدم شيئاً حقيقياً ملموساً.

فيما يتعلق بطرح أبي أنس: نحن ارتضينا في ميثاق العمل الوطني مجلسين يعبران عن السلطة التشريعية، فعوضو مجلس الشورى - حتى وإن كان معيّنًا فهو يعبر عن شعب البحرين، ويأخذ مصداقيته الحقيقية في المجلس من الشعب.

بالنسبة لسؤال نجود جمال صالح: قانون الانتخابات لا يعاقب إلا على الجريمة التي وقعت، ويحاكم أمام القضاء، بقطع النظر عن الجريمة، وبعد صدور الحكم يوجد الحرمان والمنع، وقد تحدثتُ عنهما في البداية.

أمّا الشقّ الثاني من السؤال فهو يوجّه إلى النيابة العامة.

إجابة أ. د. باقر النجار:

كثير من الناس يحولون النواب إلى نواب خدمات مثلما يوجد في دولة الكويت، أو موظفين؛ لتحقيق مصالح خاصة، وكثير من الوزراء يحاولون استقطاب النواب واحتواءهم، كورقة ضغط؛ لعدم إزعاجهم داخل المجلس أو محاسبتهم، فالمجلس دوره المراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية، ونجد هذا تماماً في المجتمعات العربية. وفيما يتعلق بالرشوة: فهذه مسائل تحاسب عليها النيابة والجهات التي تنفذ القانون.

أمّا حضور أو تمثيل المرأة في المجلس النيابي، في المجتمع البحريني، فهو محدود؛ حيث تحكمتنا عادات وتوجهات اجتماعية، وهي نجحت في الكويت؛ فمشاركة المرأة هناك كانت مشاركة ملحوظة، وحصلت على أصوات لا بأس بها. لا يوجد من القوى - وبخاصة الإسلام السياسي - من يدعم وجود المرأة في المجلس النيابي؛ وأنا لا أتوقع اختراق المرأة لهذا المجال.

وقبل أن تنتهي الندوة بدقائق معدودة أشار الشيخ صلاح الجودر إلى أنّه يريد الحديث فأذن له مدير الندوة بالحديث، فاستعرض ما يحدث على الساحة بالنسبة للاستعداد للدخول في العملية الانتخابية القادمة، وأنّ معيار القراءة والكتابة جعل كل من هبّ ودبّ يدخل البرلمان، كما استعرض موقف الوفاق

والأصالة والمنبر، مشيراً إلى أنها جمعيات طائفة، ومواقفها معروفة للجميع، وتساءل:

أين دور التكتلات الأخرى مثل العمّال، والأطباء، والإعلاميين، والتجّار، في الساحة؟ وهل يحدثون تأثيراً في المجلس القادم؟

وقد طلب أحد السادة الحضور أن يسأل، فنوّه مدير الندوة بأنّ هذا سيكون آخر سؤال؛ لأنّ الوقت قد شارف على الانتهاء، فقال السائل: لماذا تغيّبت المناظرات؟ وأين دور الإعلام؟ إنّ هذا سوف يؤثر ويخلق برلماناً ضعيفاً.

إجابة أ. فريد غازي:

يا شيخ صلاح، نحن قدّمنا على مدار اثنتي عشرة سنة الكثير من الأفكار والرؤى، فقد سألت المترشحين: لماذا تريد ترشيح نفسك؟ فأجابني: أريد أن أزود دخلي. وهذا الرد فيه إجابة شافية لما يدور ويحدث وصورة واقعية. فالمسؤولية القادمة على المجلس الجديد ثقيلة، وأمامه تحديات كبيرة، ومشاكل في التعليم والصحة تكفي لعشرين سنة؛ وذلك لأننا لم نعمل عليها منذ الأثنتي عشرة سنة الماضية. ولو ظل المجلس النيابي الجديد يعمل مثل المجلس الحالي؛ الخاسر هو البحريني.

إجابة أ. د. باقر النجار:

الإسلام السياسي أو الإسلامية، كما يطلق عليها، هي قوى مؤثرة في الساحة، بعضها خضع لتغيرات ليس في البحرين، بشكل عام، وإدماجها في الحياة السياسية يكون أفضل، وهذا كان واضحاً في التجربة المغربية والتونسية والكويتية.

الإدماج أعتقد هو مهم؛ فدمج هؤلاء المعارضين في العمل السياسي يخفف من أطروحاتهم وخطاباتهم الشعبي منها والأيدلوجي، كما أنهم ينزعون نحو تبني خطاب عقلائي.

فالحلول لن تنزل علينا من السماء، بل يجب أن تنبع من الأرض، فقضية انفجار الهويات تأتي من كل حذب وصوب؛ وتعميق هذه الهويات هو لتفتت المجتمعات، على أساس الفرعية، بل البالغة الفرعية.

وفي النهاية، تقدّم عريف الندوة بالشكر للمتحدثين، وأثنى على طرح المحاضرين الجيد ومعالجتهما للقضايا التي طرحها السادة الحضور، كما تقدّم بالشكر لسادة الحضور، والشكر موصول لمجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية، وخاصة د. ياسر العلوي - المدير التنفيذي للمعهد - وكذلك كل العاملين بالمعهد؛ لما يبذلونه من جهد لإثراء وتنمية الوعي السياسي لدى المواطن البحريني.

bipd.org



2	مرسوم إنشاء المعهد
4	كلمة المعهد
5	المقدمة
6	التعريف بالمتحدثين
8	التعريف بمدير الندوة
10	كلمة أ. فريد غازي
16	كلمة أ. د. باقر النجار
21	أسئلة الجمهور وإجابات المتحدثين
27	شركاؤنا

آخر إصداراتنا



العملية الانتخابية في مملكة البحرين

اتساقاً مع نهج معهد البحرين للتنمية السياسية في توثيق كافة فعالياته وأنشطته من ندوات ومحاضرات ومنتديات وغيرها، فقد تم جمع الآراء والأفكار والحوارات والمداخلات التي شهدتها الندوة في هذا الكتاب. إسهاماً من المعهد في إثراء المكتبة السياسية الوطنية بالنتاج الفكري الهادف، لكي يكون متاحاً لاطلاع عموم الجمهور والمهتمين بالشأن السياسي وتطور المسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين.

د ياسر العلوي
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسية



مقروء



@bipdbh



مرئي